الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

C-I/142/DR

29 كانون الثاني/يناير 2020

اللجنة الدائمة

للسلم والأمن الدوليين

الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها

مشروع قرار مقدم من المقررين المشاركين

السيدة س. روث (ألمانيا)، السيد ي. سوي (السنيغال) والسيد س. سمرسينغي (سريلانكا)

إن الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تشير إلى* اتفاق باريس للعام 2015، بما فيه أهدافه لتعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ، ولتعزيز القدرة على التكيف، وزيادتها، وللحد من مدى التأثر بمخاطر تغير المناخ؛ ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ التي انعقدت في مراكش (مؤتمر الأطراف الـ22)، وبون (مؤتمر الأطراف الـ23)، وكاتوفيتسه (مؤتمر الأطراف الـ24)، ومدريد (مؤتمر الأطراف الـ25)، وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الاجتماعات البرلمانية ذات الصلة بمراكش، وبون، وكراكوف.

(2) *وإذ تشير أيضاً إلى* قرارات الاتحاد البرلماني الدولي *دور البرلمانات في تأمين التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية، والإنتاج الزراعي، والتغير الديمغرافي* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ124 للاتحاد البرلماني الدولي، بنما، نيسان/أبريل 2011)، *ونحو تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مراعاة الاتجاهات الديمغرافية. والقيود الطبيعية* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ130 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، آذار/مارس 2014)، *والحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ138 للاتحاد

البرلماني الدولي، جنيف، آذار/مارس 2018)، *وإعلان هانوي: أهداف التنمية المستدامة: ترجمة الأقوال إلى أفعال* (الجمعية العامة الـ132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، نيسان/أبريل 2015)، *والتصدي لتغير المناخ* (الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، بلغراد، تشرين الأول/أكتوبر 2019)،

(3) *وإذ تسترشد* بخطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة، التي تشدد على أن السياسة المناخية، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر، والسلم العالمي مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً،

(4) *وإذ تأخذ في الاعتبار* قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبياناته الرئاسية، التي تتصدى للآثار السلبية لتغير المناخ على الاستقرار الدولي، والسلم والأمن، مثل قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2349 (2017)، و2408 (2018)، و2423 (2018)، و2429 (2018)،

(5) *وإذ تأخذ في الاعتبار أيضاً* قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)، و2467 (2019)، اللذين يسلطان الضوء على تأثير الحرب، والنزاعات، والنزوح على النساء، وكذلك، تعزيز دور النساء في إدارة النزاعات، وإشراك النساء في قضايا السلم والأمن؛ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 (2015)، الذي يسلط الضوء على أهمية زيادة تمثيل الشباب في صنع القرار بشأن قضايا السلم والأمن،

(6) *وإذ تشير إلى* اتفاقية الأمم المتحدة لحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية للعام 1996، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للعام 2015، اللذين يوفران أساساً مهماً للتنمية المستدامة، ومنخفضة الكربون، والقادرة على التكيف،

(7) *وإذ ترحب* بالعمل المتواصل للمجتمع الدولي في العديد من المبادرات العالمية للتصدي لتغير المناخ، مثل قمة العمل المناخي التابعة للأمم المتحدة، التي انعقدت في أيلول/سبتمبر 2019، الأمر الذي أفضى إلى إقرار الدول بالأهداف المتعلقة بخفض الانبعاثات، وتوسيع نطاقها، وتسليط الضوء على العديد من الفرص للوقاية، والتخفيف، وبناء القدرة على التحمل، والتكيف من خلال مساهمات الحكومات الوطنية، والمقاطعات، والمدن، والقرى، والشركات التجارية، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني،

(8) *وإذ تشير إلى* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما ترتب على ذلك من اتفاقيات، وبروتوكولات؛ وإذ ترحب بالمناقشة حول تغير المناخ باعتباره يشكل تهديداً عالمياً، سريع التزايد، لحقوق الإنسان، والسلم، في الدورة الـ 42 لمجلس حقوق الإنسان، في أيلول/سبتمبر 2019،

(9) *وإذ تشدد على* توصيات جدول الأعمال لحماية المشردين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ للعام 2015، الذي قامت بتنفيذه المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث، والذي يعمل سعياً إلى توفير حماية أفضل للناس المشردين، عبر الحدود ضمن إطار الكوارث، بما فيها الكوارث المتعلقة بالمناخ،

(10) *وإذ تشير إلى* أن العالم قد يواجه تحديات غير مسبوقة، وعمليات لا رجوع عنها، بما فيها عبور ما يسمى بنقاط التحول، مع بلوغ ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، كما هو مشار إليه في التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ للعام 2018،

(11) *وإذ تشير إلى* أن الموارد الطبيعية، مثل المياه، والأرض، تبلور سبل عيش الناس، والسيادة الغذائية، والرفاه، والهوية، وبالتالي، يعتبر النقل العام، والحوار، والتعاون أموراً رئيسية لإدارة الموارد الطبيعية بطرقة عادلة، وسلمية،

(12) *وإذ يساورها القلق إزاء* الخطر الملموس، الذي يهدد البشرية، والأمن البشري، الذي سببه تغير المناخ، ويؤثر سلباً على السلم والاستقرار العالميين؛ وإذ يساورها القلق بشكل خاص إزاء العواقب الوخيمة للجفاف، والتصحر، وتدهور التربة، وخسارة البنية التحتية، وانعدام الأمن الغذائي، وتزايد ندرة الموارد الطبيعية، بما فيها المياه، والخسائر والأضرار غير الاقتصادية؛ وإذ يساورها القلق إزاء تشريد السكان الجديد و/أو الكثيف، وتحركات المهاجرين، إذ إن هذه الظواهر تزداد، وإذ إن أنحاء من العالم تصبح غير صالحة للسكن؛ وإذ يساورها القلق إزاء الآثار لا سيما على الشباب، ومستقبلهم،

(13) *وإذ يساورها بالغ القلق إزاء* آثار تغير المناخ المعينة على الأفراد، والمجموعات الذين يعيشون بحالات صعبة أصلاً، لا سيما النساء، والأطفال، وكذلك، اللاجئين، والأشخاص المشردين داخلياً؛ مسلطة الضوء على أن الأشخاص المشردين لأسباب بيئية، وإثر الكوارث البيئية، لا يتم منحهم أي صفة رسمية للاجئ، ولا أي حماية دولية من اتفاقية اللاجئين للعام 1951؛ وإذ يساورها القلق أيضاً إزاء التوترات، والكوارث المتعلقة بالمناخ التي قد تؤدي إلى زيادة في التهميش، والتمييز، والاستغلال، بما في ذلك زيادة في العنف الجنسي، والقائم على الجندر المرتكب في الأساس ضد النساء،

(14) *وإذ تدرك* الأثر السلبي لتغير المناخ على الاختلالات الاجتماعية، والسياسية، وكذلك، النزاعات المتعلقة بالتوزيع حول العالم؛ ومن ثم، فإن تسليط الضوء على تغير المناخ عليه أن يتم اعتباره "عاملاً مضاعفاً للأخطار" مع القدرة على تضخيم التوترات الاجتماعية القائمة – لا سيما عندما تكون بنية الحوكمة ضعيفة؛

وإذ تشير إلى أن التأثيرات طويلة الأمد السلبية لتغير المناخ تؤدي إلى زيادة في التوترات السياسية، داخل الحدود الوطنية، وخارجها؛ وإذ تلاحظ أن المجتمعات الهشة، بما فيها المجتمعات الموبؤة بالنزاع، تميل إلى الحصول على قدرات تكيّف أضعف من غيرها مع تغير المناخ،

(15) *وإذ تضع في اعتبارها* أن الحصول على الموارد، والوسائل المطلوبة للتكيف مع حالات التغيرات الهائلة مثل أزمة المناخ، معترضة هيكلياً، بسبب الأشكال القائمة للتمييز، والضعف القائمة على الجندر، والعرق، والإثنية، والدين، والانتماء السياسي، أو غيره، والأصل الوطني، أو الاجتماعي، والفقر، والولادة، أو أي حالة أخرى، والتكيف، ووضع الشعوب الأصلية، والعمر، والتقاليد، وسوء المعاملة في المؤسسة، التي تتداخل وتجتمع كلها، والتي ينبغي اعتبارها في مفاهيم بناء السلام، وإدارة النزاعات، وكذلك، استراتيجيات التأقلم، والتكيف،

(16) *وإذ تشدد على* أن السياسة تحدد العمل المناخي المستدام طويل الأمد، ولذلك، لا يمكن للمسؤولية المتمثلة بتوفير تحول عادل عبر السياسات المناخية المستدامة أن تنتقل إلى الأفراد، وخياراتهم الفردية كمستهلكين، على الأقل بصورة غير أساسية،

1. *تدعو إلى* العمل الفوري، ومتعدد الأطراف للتصدي لتغير المناخ، والتخفيف من آثاره على الاستقرار، والأمن الدوليين؛ ولذلك، تدعو جميع البرلمانات إلى تسريع التصديق، والتنفيذ القائم على حقوق الإنسان لاتفاق باريس في بلدانها المعينة؛

2. *تطالب* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها بالاستثمار في برامج التنمية المتأقلمة مع المناخ مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة رقم 1 (القضاء على الفقر)، و2 (الأمن الغذائي)، و3 (الصحة)، و4 (التعليم)، و5 (المساواة بين الجنسين)، و6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، و7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، و8 (العمل اللائق)، و11 (المجتمعات القادرة على المواجهة)، و13 (العمل المناخي)، و16 (السلام، والعدل، والمؤسسات القوية)؛

3. *ترحب* بالالتزامات الوطنية المتعددة، والمتنوعة لتناول الصلة القائمة بين المناخ والأمن، وحصر تغير المناخ، ومواجهة الأخطار الأمنية الناجمة عن تغير المناخ من خلال التكيف، وبناء القدرة على التكيف، والمواءمة؛ وتشدد على أن الإجراءات تميل إلى أن تكون مراعية أكثر لظروف النزاع في حال انخراط الرجال، والنساء، وكذلك، الفئات المهمشة، والضعيفة؛

4. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى تشجيع حكوماتها على الانضمام إلى مجموعة أصدقاء "المناخ والأمن"، التي أسستها ناورو وألمانيا، وتضم أكثر من 50 دولة، وتعمل لضمان أن يأخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالاعتبار العلاقة بين المناخ والأمن في جميع قراراته، من أجل أن يكون المجتمع الدولي مستعداً قبل نشوب النزاعات أو تصاعدها، حيثما يهدد تغير المناخ السلم، والأمن؛

5. *تشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة في منع نشوب النزاعات الأهلية، والارتكاز على تحليل المخاطر، والتوقعات في سياساتها، مع التركيز بشكل خاص على نقاط التحول المتعلقة بالأمن ضمن إطار تغير المناخ، المستندة، ضمن جملة من الأمور، على مؤشرات حقوق الإنسان، مثل حوادث العنف الجنسي، والقائم على الجندر؛

6. *تشدد على* الحاجة إلى تعزيز البحث، وجمع البيانات، والتحليل بشأن النزوح الناجم عن الكوارث السريعة، والبطيئة الظهور، في إطار تغير المناخ، من أجل الاستعداد للتحديات المستقبلية، ووضع استراتيجيات وقائية؛

7. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز قدرات الحوكمة المحلية والمجتمع المحلي، وقدرات التكيف، من أجل تجنب انتهاكات حقوق الإنسان، وزعزعة استقرار المناطق دون الإقليمية، أو الأمم، كنتيجة لتغير المناخ؛

8. *تشجع* البرلمانات على اعتماد تشريعات تمكينية مستجيبة للمناخ، ومراعية للجندر، وظروف النزاع، بما فيها قوانين الموازنة الرئيسية، التي تهدف إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة، واستدامة خطط السلم، وضمان أن مناقشاتها البرلمانية تتضمن الصلة بين المناخ، والأمن؛

9. *تدعو* الحكومات إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من مخاطر تغير المناخ، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، مع إسناد هذه التدابير إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة؛ وفي هذا الإطار، تدعو الحكومات والبرلمانات إلى دعم البلدان المتأثرة بالكوارث المتعلقة بالمناخ، وتوفير المساعدة المالية، والتقنية، وبناء القدرات، لا سيما من الاقتصادات المرتفعة الدخل، إلى الاقتصادات المتوسطة، والمتدنية الدخل، للمساعدة في التكيف مع تغير المناخ، بناء على مبدأ "الملوّث يدفع"، ومشاركة التكاليف بطريقة أكثر عادلة بين البلدان التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن آثار انبعاثات الكربون التاريخية، والحالية، والبلدان الأكثر تضرراً منها؛

10. *تدعو* البرلمانات إلى محاسبة حكوماتها في تحقيق التقدم المتطلب للتصدي للكوارث والمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ، وحث حكوماتها على سد ثغرات التمويل للأنشطة التي تصحح الآثار المترتبة على تغير المناخ، ولتدابير التكيف اللازمة لتجهيز منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات متعددة الأطراف أخرى، والدول، وغيرها

من الجهات الفاعلة المعنية، لتناول التغيرات المحدقة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والنزوح، والخطر المتزايد لحدوث الكوارث؛

11. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى متابعة التخفيف من آثار تغير المناخ، وعمليات التكيف، تماشياً مع الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق باريس؛ وتعزيز حوكمة مخاطر الكوارث القوية لمساعدة جميع المعنيين على التنسيق على الأصعدة المحلية، والإقليمية، والوطنية من أجل إدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث، والمناخ؛ وتسهيل إدارة الكوارث قصيرة الأمد، وكذلك، التمويل طويل الأمد، دعماً للبنية التحتية المادية القادرة على التكيف، والحلول القائمة على النظم الإيكولوجية؛ والسيطرة الفعالة على تمويل الدولة من خلال ضمان الشفافية الكاملة للنفقات؛

12. *تحث* البرلمانات على اتخاذ الإجراءات لتعزيز تفاهمنا المشترك للمخاطر والتهديدات المتعلقة بالمناخ؛ والتأكد من تنفيذ البرامج التعليمية الملائمة، وإدراجها في المناهج الدراسية؛ وإنشاء نظم إنذار مبكرة يمكن الوصول إليها بسهولة؛

13. *تدعو* البرلمانات إلى النظر في جميع وسائل تعزيز قدرة الناس المتأثرين سلباً بتغير المناخ؛ ووضع آليات شاملة تزيد من القدرة الوطنية، والمراعية للجندر، من خلال إدراج النساء في تصميم هذه الآليات، وتنفيذها؛ وتعزيز الحد من أخطار الكوارث ومنعها؛ وتعزيز التأهب لمواجهة الكوارث؛

14. *تحث* البرلمانات على تعزيز مساعدة إنسانية يمكن التنبؤ بها، ومتعددة السنوات، وغير مخصصة لمجالات بعينها، تعاونية، ومرنة، بما فيها النزوح الناجم عن الكوارث؛ وربط الصلة القائمة بين التنمية والمساعدة الإنسانية، والصلة القائمة بين المناخ والأمن؛ وتمكين المساعدة الانتقالية المبكرة، وإمكانية سياسة إعادة بناء أقوى، وأسرع، وشاملة أكثر، بحسب نهج "إعادة البناء على نحو أفضل"؛

15. *تدعو* البرلمانات إلى إقامة الشراكة مع المجتمع المدني بطريقة منتظمة وثابتة من أجل تعزيز الإرادة السياسية لتناول الصلة القائمة بين المناخ والأمن، بطريقة بناءة، وتشاركية، واستشرافية؛ وتدعو أيضاً جميع البرلمانيين، بشكل خاص، لإشراك الشباب في الحوار، باعتبارهم المجموعة الرئيسية لمواجهة العواقب لتغير المناخ؛

16. *تشجع* الحكومات على الدعم الكامل لأفرقة العمل الدولية المعنية بالتشرد والهجرة الناجمين عن الكوارث المتعلقة بالمناخ؛ وتنفيذ ضمن هيكلية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ توصيات فرقة العمل المعنية بالتشرد التابعة لآلية وارسو الدولية؛

17. *تدعو* البرلمانات إلى السماح بالهجرة الآمنة، والمنظمة، والقانونية، والمقررة ذاتياً لأولئك الذين غادروا منازلهم نتيجة لتغير المناخ؛ وتمكين النقل المخطط له، والكريم، والمقرر ذاتياً؛

18. *تشجع* الحكومات والبرلمانات على التنفيذ الكامل لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي؛ وتعزيز الحقوق والاتفاقات المحلية حول حركة العمال المهاجرين، والبدو، والرعاة؛ وتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

19. *تحث* الحكومات على النظر في مبدأ "جوازات السفر المناخية" التي تسمح للأشخاص المهددين بالزوال بسبب آثار تغير المناخ، والذين ليس لديهم خيار آخر غير مغادرة منزلهم إلى ممارسة حق تقرير المصير في اتخاذ القرار بشأن خياراتهم حول الهجرة، والتمتع بإمكانية الدخول إلى البلدان الآمنة، والاستقرار فيها؛ وفي هذا الإطار، النظر في منح الوصول الكامل إلى الحقوق المدنية للمهاجرين، الذين يتوقعون زوال أرضهم بالكامل، أو في أعقاب زوالها، وفقدوا جنسيتهم بحكم الواقع، أو بحكم القانون؛

20. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى ممارسة حقها في التحدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل المطالبة بمتابعة النزوح، والهجرة، ضمن إطار تغير المناخ، وكذلك، تنفيذ الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة، واللاجئين؛

21. *توصي* جميع الدول المعنية بالاتفاق على موقف موحد من أجل فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى الفاعلين في الدول التي تعاني من انعدام الأمن، والضعف، والنزاعات – بما فيها كنتيجة للكوارث المتعلقة بالمناخ؛

22. *تشجع* الحكومات على إدراج التخفيف من المخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ في جميع مناطق عمليات بناء السلام، بما فيها الإنذار المبكر، والتوسط، وعمليات دعم السلام؛ وتمكين منظومة الأمم المتحدة من الاعتراف بشكل أفضل بأوجه الترابط بين المناخ والأمن، وتقييمها، واتخاذ إجراءات بشأنها؛ ودعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإقرار بالتهديد الذي تشكله المخاطر المتعلقة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين؛ ودعم الآلية الأمنية بشأن المناخ للأمم المتحدة، المنشأة حديثاً في إجراء تقييمات المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، واقتراح الاستراتيجيات الإدارية؛

23. *تذكر* جميع الدول أن الحماية الطموحة للمناخ، والسلوكيات لبناء القدرة على التكيف، والاستشرافية، التي تضع الإنسان واحتياجاته في صميم جميع الاعتبارات السياسية هي شرط مسبق، ليس فقط لتحقيق العدالة المناخية، لكن أيضاً السعي إلى خطة السلام المستدام؛

24. *تشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لوضع "البرلمانات المناخية" الإقليمية، وتعزيزها، واتباع أمثلة المبادرات في آسيا (بنغلادش، والصين، والهند)، وأمريكا اللاتينية (بوليفيا، وتشيلي، والإكوادور، وبيرو)، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والجمهورية التونسية)، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بنين، وساحل العاج، والكونغو، والسينغال، وتنزانيا، وكذلك التعاون مع البرلمان الإفريقي)، وأوروبا (ضمن البرلمان الأوروبي)، بهدف تعليم البرلمانيين، وتمكينهم، ضمن هذا الإطار؛

25. *تحث* البرلمانات على اعتماد خطط عمل وطنية، وتنفيذها، ومراقبتها تماشياً مع الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق باريس، وبالتالي وضع استراتيجيات للإعداد للتحديات، والتهديدات، والنزاعات المبينة أعلاه، الناجمة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها.

142nd IPU ASSEMBLY
AND RELATED MEETINGS
Geneva, 16–20 April 2020

Standing Committee on
Peace and International Security

C-I/142/DR
29 January 2020

Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences

***Draft resolution* submitted by the co-Rapporteurs**
Ms. C. Roth (Germany), Mr. Y. Sow (Senegal) and
Mr. S. Samarasinghe (Sri Lanka)

The 142nd Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recalling* the 2015 Paris Agreement, including its goals to strengthen the global response to climate change and to enhance adaptive capacity, increase resilience and reduce vulnerability to climate change; the outcomes of the Climate Change Conferences in Marrakesh (COP 22), Bonn (COP 23), Katowice (COP 24) and Madrid (COP 25) and the IPU resolutions of the corresponding Parliamentary Meetings in Marrakesh, Bonn and Krakow,

(2) *Recalling also* the IPU resolutions *The role of parliaments in ensuring sustainable development through the management of natural resources, agricultural production and demographic change* (adopted at the 124th IPU Assembly, Panama, April 2011), *Towards risk-resilient development: Taking into consideration demographic trends and natural constraints* (adopted at the 130th IPU Assembly, Geneva, March 2014), *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development* (adopted at the 138th IPU Assembly, Geneva, March 2018), the Hanoi Declaration: *The Sustainable Development Goals: Turning Words into Action* (132nd IPU Assembly, Hanoi, April 2015), and *Addressing climate change* (141st IPU Assembly, Belgrade, October 2019),

(3) *Guided by* the UN 2030 Agenda for Sustainable Development and the Sustainable Development Goals (SDGs), which emphasize that climate policy, sustainable development, poverty reduction and universal peace are all inextricably linked,

(4) *Mindful of* UN Security Council (UNSC) resolutions and UNSC presidential statements addressing the adverse effects of climate change on international stability, peace and security, such as UNSC Resolutions 2349 (2017), 2408 (2018), 2423 (2018) and 2429 (2018),

(5) *Mindful also of* UNSC Resolutions 1325 (2000) and 2467 (2019) highlighting the impact on women of war, conflicts and displacement as well as strengthening the role of women in conflict management and women's involvement in peace and security issues; and of UNSC Resolution 2250 (2015) highlighting the importance of increasing representation of youth in decision-making on peace and security issues,

(6) *Recalling* the 1996 UN Convention on the Protection and Use of Transboundary Watercourses and International Lakes and the 2015 Sendai Framework for Disaster Risk Reduction, which provide an important foundation for sustainable, low-carbon, resilient development,

(7) *Welcoming* the international community's continuing engagement in numerous global initiatives to address climate change, such as the UN Climate Action Summit in September 2019, which have led to States' affirmation and extension of emission reduction targets, and have showcased the many opportunities for prevention, mitigation, resilience-building and adaptation through the contributions of national governments, provinces, cities and villages, business corporations, financial institutions and civil society,

(8) *Recalling* the Universal Declaration of Human Rights and its subsequent agreements and protocols; and welcoming the discussion of climate change as a rapidly growing, global threat to human rights and to peace at the 42nd session of the Human Rights Council in September 2019,

(9) *Emphasizing* the recommendations of the 2015 Agenda for the Protection of Cross-Border Displaced Persons in the Context of Disaster and Climate Change being implemented by the Platform on Disaster Displacement, which works towards better protection for people displaced across borders in the context of disasters, including climate-related disasters,

(10) *Noting* that the world would face unprecedented challenges and irreversible processes, including the crossing of so-called tipping points, with a temperature rise beyond 1.5 degrees Celsius, as referred to in the 2018 special report of the Intergovernmental Panel on Climate Change,

(11) *Recalling* that natural resources, such as water and land, shape billions of people's livelihoods, food sovereignty, well-being and identity, and that, therefore, inclusive public participation, dialogue and cooperation are key to equitable and peaceful natural-resource management,

(12) *Concerned about* the concrete and existential threat to humanity and human security caused by climate change, which adversely affects global peace and stability; concerned particularly about the severe consequences of drought, desertification, land degradation, loss of infrastructure, food insecurity, an increasing scarcity of natural resources, including water, and non-economic loss and damages; concerned about new and/or intensified displacement and migrant movements as these phenomena increase and parts of the world become uninhabitable; and concerned about the effects in particular on young people and their future,

(13) *Gravely concerned about* the particular effects of climate change on individuals and groups in already vulnerable situations, mainly women and children as well as refugees and internally displaced people; highlighting that people displaced for environmental reasons and following environmental disasters do not benefit per se from any official refugee status nor from international protection granted by the 1951 Refugee Convention; and concerned also that climate-related tensions and disasters may lead to heightened marginalization, discrimination and abuse, including an increase in sexual and gender-based violence perpetrated mainly against women,

(14) *Aware of* the adverse effect of climate change on existing economic, social and political imbalances as well as distributional conflicts throughout the world; highlighting that, therefore, climate change should be regarded as a "threat multiplier" with the ability to amplify existing social tensions – especially when governance structures are already weak; recalling that the negative long-term implications of climate change may lead to an increase in political tensions, both within and beyond national borders; and noting that fragile societies, including societies plagued by conflict, tend to have weaker adaptation capacities to climate change than others,

(15) *Bearing in mind* that access to the resources and means required to cope with situations of dramatic change such as the climate crisis is structurally obstructed by existing forms of discrimination and vulnerability based on gender, race, ethnicity, religion, political or other affiliation, national or social origin, property, birth or other status, ability, indigeneity, age, tradition and institutional mistreatment, all of which can intersect and combine and should be duly considered in concepts of peacebuilding and conflict management as well as resilience and adaptation strategies,

(16) *Stressing* that politics determine long-term sustainable climate action, which is why the responsibility to create a just transition through climate-sustainable policies cannot be shifted onto individuals and their individual choices as consumers, at least not predominantly,

1. *Calls for* immediate and multilateral action to address climate change and mitigate its effects on international stability and security; and therefore calls on all parliaments to expedite and facilitate the ratification and human-rights based implementation of the Paris Agreement in their respective countries;

2. *Calls on* IPU Member Parliaments and their governments to invest in climate-resilient development programmes with a focus on SDGs 1 (poverty eradication), 2 (food security), 3 (health), 4 (education), 5 (gender equality), 6 (water and sanitation), 7 (affordable and clean energy), 8 (decent work), 11 (resilient communities), 13 (climate action) and 16 (peace, justice and strong institutions);

3. *Welcomes* the many and diverse national commitments to address the climate-security nexus, confine climate change, and address climate-induced security threats through mitigation, resilience-building and adaptation; and stresses that measures tend to be more conflict-sensitive if both men and women, as well as marginalized and vulnerable groups, are involved;

4. *Invites* IPU Member Parliaments to encourage their governments to join and support the Group of Friends on Climate and Security established by Nauru and Germany, made up of more than 50 States, which works to ensure that the UNSC considers the relationship between climate and security in all its decisions so that the international community is prepared before conflicts erupt or escalate, wherever climate change threatens peace and security;

5. *Encourages* IPU Member Parliaments to engage in civil conflict prevention, and to anchor risk analysis and forecasts in their policies, with a special focus on security-related tipping points in the context of climate change based inter alia on human rights indicators such as the incidence of sexual and gender-based violence;

6. *Stresses* the need to promote research, data collection and analysis on displacement resulting from rapid- and slow-onset disasters in the context of climate change in order to be prepared for future challenges and develop prevention strategies;

7. *Calls on* parliaments to strengthen local and community governance capacities and adaptation capabilities in order to avoid human rights abuses and the destabilization of sub-regions or nations as a result of climate change;

8. *Encourages* parliaments to adopt enabling climate-responsive and gender- and conflict-sensitive legislation, including key budget laws, aimed at advancing the SDGs, sustaining peace agendas and ensuring that the climate-security nexus features regularly in their parliamentary debates;

9. *Calls on* governments to take concrete measures to mitigate climate risks and promote resilience to climate change, while basing these measures on the principle of common but differentiated responsibilities; and, in this context, calls on governments and parliaments to support countries affected by climate-related disasters and to provide financial, technical and capacity-building assistance, in particular from high-income economies to middle- and low-income economies, to help the latter adjust to climate change, based on the "polluter pays" principle, to share the costs more equitably between the countries most responsible for, and the countries most affected by, the effects of historic and current carbon emissions;

10. *Calls on* parliaments to hold their respective governments accountable for achieving the progress required in addressing climate-related disasters and security risks, and to urge their governments to address funding gaps for activities redressing the consequences of climate change and for adaptive measures to equip the United Nations system, other multilateral institutions, States and other relevant actors to deal with the looming changes regarding food security, displacement, and increased risk of disasters;

11. *Also calls on* parliaments to monitor climate-change mitigation and adaptation processes in line with the commitments made under the Paris Agreement; promote strong disaster risk governance to help all stakeholders coordinate at the community, regional and national levels in order to manage and reduce disaster and climate-related risks; facilitate short-term disaster management as well as long-term financing in support of resilience-oriented physical infrastructure and ecosystem-based solutions; and effectively control State finances by ensuring full transparency of expenses;

12. *Urges* parliaments to take action to strengthen our common understanding of climate-related risks and threats; to make sure that proper educational programmes are implemented and included in school curricula; and to devise easily accessible early-warning systems;

13. *Calls on* parliaments to examine all means of enhancing the resilience of people adversely affected by climate change; to develop comprehensive gender-responsive national resilience mechanisms by fully including women in the design and implementation of such mechanisms; to strengthen disaster risk reduction and prevention; and to enhance disaster preparedness;

14. *Urges* parliaments to promote and increase predictable, multi-year, unearmarked, collaborative and flexible humanitarian financing, including for disaster displacement; to connect the humanitarian-development nexus with the peace and security nexus; and to enable early transition aid and the possibility of a stronger, faster and more inclusive rebuilding policy, according to the "build back better" approach;

15. *Calls on* parliaments to partner with civil society in a regular and consistent way in order to strengthen political will to address the climate-security nexus in a constructive, participative and forward-looking manner; and also calls in particular on all parliamentarians to engage in dialogue with youth, as they are the main group to face the consequences of climate change;

16. *Encourages* governments to fully support international working groups on climate-related disaster displacement and migration; and to implement, within the architecture of the United Nations Framework Convention on Climate Change, the recommendations of the Warsaw International Mechanism’s Task Force on Displacement;

17. *Calls on* parliaments to allow safe, orderly, legal and self-determined migration for those who have to leave their home as a result of climate change; and to enable planned, dignified and self-determined relocation;

18. *Encourages* governments and parliaments to fully implement the UN Guiding Principles on Internal Displacement; to strengthen rights and local agreements on mobility of migrant workers, nomads and pastoralists; and to implement the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration;

19. *Urges* governments to reflect upon the concept of "climate passports" that would allow people who are existentially threatened by the effects of climate change and have no choice but to leave their home to exercise self-determination in deciding about their migratory options and enjoy the possibility of entering and settling in secure countries; and, in this context, to consider granting full access to civic rights to migrants who, expecting or following the complete disappearance of their country’s territory, de facto or de jure lose their citizenship;

20. *Invites* the IPU Member Parliaments to make use of their right to speak at the UN General Assembly to request follow-up on displacement and migration in the context of climate change as well as on the implementation of the Global Compacts on Migration and Refugees;

21. *Recommends* that all States concerned agree on a common position in order to impose an embargo on the export of arms to actors in States suffering from insecurity, fragility and conflicts – including as a result of climate-related disasters;

22. *Encourages* governments to include the attenuation of climate-change-related security risks in all operational areas of peacebuilding, including early warning, mediation and peace support operations; to enable the UN system to better recognize, assess and act on climate-security interlinkages; to call on the UNSC to acknowledge the threat that climate-related risks pose to international peace and security; and to support the newly created UN Climate Security Mechanism in producing climate-related security risk assessments and proposing management strategies;

23. *Reminds* all States that ambitious climate protection, resilience-building and foresighted behaviour that places human beings and their needs at the centre of all political considerations is a prerequisite not only for achieving climate justice, but also for pursuing the sustaining peace agenda;

24. *Encourages* IPU Member Parliaments to set up or step up regional "climate parliaments" and follow the examples of initiatives in Asia (Bangladesh, China and India), Latin America (Bolivia, Chile, Ecuador and Peru), the Middle East and North Africa (Jordan, Morocco and Tunisia), sub-Saharan Africa (Benin, Côte d'Ivoire, Congo, Senegal and Tanzania, as well as cooperation with the Pan-African Parliament) and Europe (within the European Parliament) with the aim of educating and empowering parliamentarians in this context;

25. *Urges* parliaments to adopt, implement and monitor national action plans in line with the commitments made under the Paris Agreement and thereby establish strategies that prepare for the above-described challenges, threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences.